دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	ابعاد سياسة القاهرة الخارجية
المصدر:	مجلة الطليعة
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	فوده، عز الدين
المجلد/العدد:	ع 3
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1965
الشهر:	مارس
الصفحات:	62 - 70
رقم MD:	383965
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	مصر ، الاحوال السياسية ، العلاقات الخارجية ، الاحلاف العسكرية ، الصراع السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/383965

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

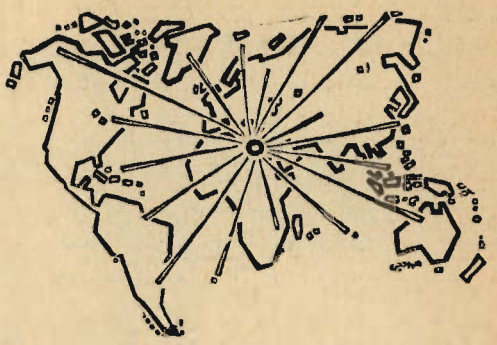

أبعاد سياسة القاهرة الخارجية

د. عز الدين فوده

يمكن القول ، كنقطة بداية فى تحديد معالم وابعادسياسة « القاهرة » الخارجية ، أن الموقف الدولى الراهن من مطلع عام ١٩٦٥ قد أخذيشهد ظهور أبعاد ومقاييس جديدة لتوجيه نشاط الدول فى مجال « السياسة الدولية ».فقد ارتبطت بالموقف الدولى أحداث عالمية ذات دلائل خطيرة ، أقل ما يقال فى شأنهاانها غيرت عناصر التوازن بين القوى وأوضحت حقائق جديدة للصراع بين الكتل الدولية التى شكلت الى عهد جد قريب أساليب ومرامي السياسات الخارجية للدول ، وأنذرت العلاقات الدولية بالخطر طوال الخمسة عشر عاما الماضية من أعقاب الحرب العالمية الثانية .

فما لا شك فيه انه على الرغم من ان الحرب الباردة لم تنته ، وان صورتها البارزة للعيان ما زالت واضحة فى هذه الحروب الصغيرة التى تشتعل بين الحين والحين فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الا انها قد اصبحت عاجزة عن أن تصبح مبررا للوقوف بالعالم على شفا الهاوية، بعد أن أسفرت الجهود المبذولة لدول عدم الانحياز عن خلق قوة ثالثة تستوعب كل البلاد الراغبة فى تخفيف حدة التوتر الدولى وتجابه سياسة التكتل فى الاحلاف العسكرية المتنابذة ، حتى غدت فكرة قيام السلام العالمى على أساس التوازن بين القوى الكبرى فكرة قديمة فقدت عناصر مساندتها وغيرت من وسائلها وتكتيكاتها .

القوة الثالثة للبلاد غير المنحازة والكتل العسكرية

حقيقة ان الكتل المتصارعة التى تمثلت أساسا منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية فى كتلتى الشرق والغرب ، لم تنفضا ، وان نذر الخطر البادرة عن وجودهما لم تنته الى موقف يوحى بتمام الثقة والاطمئنان . فما زال التقدم الملحوظ فى محاولات نزع السلاح وتحريم استخدام الذرة فى الاعمال غير السلمية يسير فى بطء شديد . وانه على الرغم من التقارب الحادث بين هاتين

الكتلتين — على وجه العموم — اثر عقد **معاهدة موسكو لتحريم التجارب الذرية فى الجو والبحر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٦٣** ، فما زال تثبيت دعائم التعايش السلمى بينهما على هذا النهج يخفى تحت ستاره كافة المحاولات للتدخل فى شئون البلاد الاخرى وتعويق حركات الشعوب المستعبدة من أجل التحرر والسير فى طريق خلق القوة النووية المتعددة الاطراف داخل نطاق حلف الاطلنطى الشمالى . ومع ذلك فان الاستقطاب البادى حول هاتين الكتلتين قد أصبح يوحى بالانفراج . واصبحت القوة الثالثة لشعوب البلاد غير المنحازة تتخطى حواجز هذه الكتل داخلها وخارجها .

فمن ناحية أصبحت هذه **القوة الثالثة** ، التى بدأت فى شكل حركة اقليمية للبلاد الحديثة الاستقلال فى آسيا وافريقيا ، وانتهت الى عدد من الدول الممثلة فى **مؤتمر القاهرة** عام ١٩٦٤ يعادل نصف أعضاء الامم المتحدة ، تمثل اتجاها واضحا وسياسة عالمية تستند الى التأثير الادبى للراى العام العالمى فى اتخاذ مواقف حرة ومرنة قوامها النشاط المشترك لايجاد حلول سلمية للمشكلات الدولية على اسس موضوعية تستهدف السلام ولاترتبط بمقاييس واحكام الكتل العسكرية المتنابذة، ولهذا لم يعد التعايش السلمى وكافة المبادىء ذات العلاقة به سواء فيما يتعلق بنزع السلاح ، وعدم التهديد بالحرب ، او التدخل فى شئون البلاد الاخرى ، واستقامة العلاقات الدولية على اساس المساواة فى السيادة بين الدول صغيرها وكبيرها، امرا يتعلق بالعلاقة المباشرة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وانما اصبحت جميعها مبادىء تلتزم الدول غير المنحازة ، بطبيعة الوسائل التى تنهجها لتأمين علاقات دولية صحيحة ، ان تقوم على رعاية تطبيقها والتزام المعسكرين الكبيرين بها بوصفها ذات اثر وفعالية على كيانها وكيان المجتمع الدولى واستتباب السلام فى ربوعه . ولهذا لم يعد الاهتمام بنزع السلاح **،كقضية رئيسية** من قضايا السلام، واستتباب التعايش السلمى امرا قاصرا على الدول الكبرى . وانتهت مطالبة الشعوب الصغيرة بأن تصل الدول الكبرى الى حل فى هذا الشأن بتشكيل جديد للجنة نزع السلاح من ١٨ عضوا بينهم **ثمانى دول من خارج الكتلتين، هى الجمهورية العربية المتحدة ونيجيريا واثيوبيا والهند وبورما والمكسيك والبرازيل والسويد** ، طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ . كما برزت آثار هذه القوة التقدمية فى صدور قرارات **تصفية الاستعمار** منذ صدور قرار الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وقرارها بتشكيل لجنة من ١٧ دولة للعمل على ضمان تنفيذ القرار المذكور فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ . لم يعد من قبيل الصدفة أن تزيد ثقة بلاد القوة الثالثة من الشعوب غير المنحازة فى الامم المتحدة واجهزتها ، وان تجتذب الى نطاقها كافة المحاولات لتسوية المنازعات بين الدول بعيدا عن وسائل الاستراتيجية السياسية المستندة الى طبيعة الانقسام بين الدول فى كتل ومعسكرات . كما لم يعد تنابذ الكتلتين الكبيرتين وخرق احدهما لمبادىء التعايش السلمى ، او التسابق فى التسلح من أجل تثبيت دعائم التوازن الدولى على اساس مقاييس الرعب الذرى وتهديد حريات الشعوب واستغلال ثرواتها ، دليلا على ان مبادىء التعايش السلمى لم تعد تجدى فتيلا ، او ان سياسة عدم الانحياز قد اصبحت تعطل نشاط قوة تجاه القوة الاخرى فى عالم لا يقبل غير الانقسام على اساس الالتزام المذهبى . وانما برهنت القوة الايجابية للدول غير المنحازة فى تبنى مبادىء التعايش السلمى وتقويم العلاقة بين المعسكرين على ان اتساع مساحة السلام قد اكدت من التقدم الملحوظ لاقرار التعايش، حيث يشهد الموقف الدولى الراهن ان التعايش السلمى فى اقل فروضه لاقرار الحالة الراهنة كان وسيلة الدول الحديثة العهد بالاستقلال الى الخلاص من ربقة الاستعمار ، ووقوفها موقف عدم الانحياز ، والوصول بمجموع الدول الصغرى الى ممارسة دور قيادى فى السياسة الدولية دون الاستقطاب حول احدى الكتل والدوران فى اطار مصالحها السياسية والاقتصادية .

ومن ناحية اخرى شجعت هذه السياسة الرامية الى استبدال العلاقات الدولية القديمة القائمة على توازن القوى بين الكتلتين الكبيرتين بعلاقات جديدة تقوم على اساس احترام السيادة وتغلغل مبادىء الديمقراطية القائمة على المساواة وعدم التدخل ، على ان توحى الثقة الى الشعوب المحررة فى احداث التطورات الايجابية الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعاتها المتخلفة ، وان تتبنى الانظمة والمناهج التحريرية التى تكفل لشعوبها الرفاهية والاستقرار . وهكذا استقطبت سياسة عدم الانحياز تجاه القوة الثالثة انظار جميع الشعوب الرامية الى تحقيق سيادتها الوطنية وامنها القومى ورفاهيتها الاقتصادية واستقرارها الاجتماعى .

فاذا كان فى العالم اليوم مذهبان متناقضان : هما الشيوعية والرأسمالية ، ودولتان كبيرتان تتبع كل منهما أحد هذين المذهبين وتؤججان النزاع والانقسام عن طريق كتلتين كبيرتين من الدول ، فليس يعنى ذلك بالضرورة ان هذه البلاد المتحالفة معهما سوف تنساق وراءهما طوعا او ترى وجهة النظر القائلة فى ان الصدام العسكرى بينهما هو الحل المرتقب لمشاكلها ومشاكل العالم . وهانحن نرى بلاد امريكا اللاتينية التى ارهقها التدخل فى

شئونها الوطنية واعتصرها الاستغلال الاقتصادى من قبل جارتها الشمالية حقبة طويلة من الزمان باسم مذهب « **مونرو** » حينا وسياسة « **العصا الغليظة** » أحيانا ، أو « **حسن الجوار** » فى كثير من الاحيان ،قد أصبحت تتجه وتتطلع نحو عدم الانحياز فحضرت الى مؤتمر القاهرة ما بين منضمة او مراقبة .

وفى الوقت نفسه لا يبدو النمو المتزايد فى قوة تيار عدم الانحياز هو العامل الوحيد فى تفتت الاستقطاب التكتلى الثنائى حول المعسكرين فالموقف الدولى الراهن يشهد كذلك تغيرا داخليا فى تضامن قوى كل من المعسكرين ، مما يؤثر على التوازن الدولى بينهما ، ويحتم اهمية القوة الثالثة بالنسبة لقوى التقدم وتقييم العلاقات الدولية على أسس جديدة . ففى المعسكر الشرقى حدث الانقسام المذهبى بين الاتحاد السوفيتى وبين الصين الشعبية والبانيا ، وبدأت بعض دول أوربا الشرقية تتجه الى نوع من الحياد العملى بينهما وان أيدت الاستراتيجية والخط الفكرى السوفيتى.

نحن والصراع فى المعسكر الشرقى

وتبدو أهمية هذا الخلاف فى التركيز حول المسائل العقائدية فيما يتعلق بقضية الحرب والسلام وسياسة التعايش السلمى تجاه الكتل والبلاد الاخرى غير الماركسية — اللينينية . وقد ظهر هذا النزاع واضحا منذ بضع سنوات بين زعماء الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية وان كان مستترا فى البداية حتى خرج الى نطاق العلانية سنة ١٩٦٠ .وليس غريبا ان يكون هذا العام هو العام الذى تولى فيه كيندى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية ،وبدأ فيه الاتحاد السوفيتى جهدا واضحا للوصول الى ما وصفه الصينيون « بالتنازلات » (تجاه المعسكر الرأسمالى) التى أدت الى التفريط فى موقف التضامن مع الصين فى نزاعها حول الحدود مع الهند ، والى التفريط فى حق الثورة الكوبية بالاستجابة لمطلب سحب الصواريخ ، ووصفه السوفييت « بأنه جهد واضح وتطبيق واع لسياسة التعايش والدعوة الى التعقل مما كان له أكبر الاثر فى تخفيف حدة الحرب الباردة ». فلم يعد التعايش السلمى سياسة يعلن عنها فى سبيل الحصول على أولاد النمر عندما تحين الفرصة لدخول عرينه ،وانما سياسة ايجابية يدور الخلاف فى شأنها بين العملاقين الشيوعيين حول طبيعة النمر نفسه ، هل هو نمر ذو اسنان ذرية كما قال **خروشوف** أم نمر من ورق على حد تعبير **ماوتسى تونج** ، حتى شهدت أزمة خليج تونكين (فيتنام الشمالية) فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ بالتزام الصين نطاق الحجر السياسى الذى يفرضه عليها النمر الامريكى . يضاف الى كل ذلك ان عام ١٩٦٠ الذى شهد بداية الخلاف العلنى بين العملاقين الشيوعيين ، كان عام نشاط الدول غير المنحازة فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة ودعوة **الرئيس جمال عبد الناصر** الى قيام الدول غير المنحازة بالوساطة بين الكتلتين المتصارعتين وحثهما على بدء مفاوضات نزع السلاح التى توقفت فى يونيو عام ١٩٦٠ . وحينئذ يبدو واضحا ان هناك ثمة ترابط بين ظهور سياسة عدم الانحياز بدورها الايجابى وبين بروز الاتحاد السوفيتى باستراتيجيته فى التعايش السلمى فى اطار التغيرات الجديدة والطارئة لتعميق مفهوم هذه السياسة والالتزام بها فى مواضع جديدة .

حقيقة ان للنزاع بين الصين والاتحاد السوفيتى مقدمات ومضمونات لا ترتبط بظروف عام ١٩٦٠ المشار اليها الا بصورة غير مباشرة ، وترجع فى أصولها وحقيقتها الى تعارض فى مصالح البلدين اكتسى مظهر النزاع الايديولوجى . ولكن هذا النزاع قد أصبح من الخطورة بحيث أصبح يتطور الى ظهور نظريتين مختلفتين تمام الاختلاف بشأن حتمية الحرب والصراع بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية ، وسياستين متعارضتين تمام التعارض فى شأن التعايش السلمى وما ينبغى أن تكون عليه السياسة الخارجية لدول المعسكر الشرقى تجاه البلاد الاخرى . ففى رأى الصينيين ان فكرة التعايش السلمى لا تقوم على اتباع مبادىء واحدة تجاه جميع البلاد خارج نطاق المعسكر الشيوعى . فما يمكن تقييمه من علاقات ومبادىء التعايش السلمى « الشريف » والرغبة المتبادلة للتعاون والاستعداد لتنفيذ الالتزامات والتعهدات والتقيد بمبادىء المساواة وعدم التدخل فى العلاقة مع شعوب البلاد التى حصلت على استقلالها الوطنى حديثا ، لا يمكن تطبيقه فى شأن العلاقة مع البلاد الرأسمالية ، ولا سيما الكتلة الاستعمارية المناهضة للعالم الشيوعى . ومن ثم كان اتباع سياسة التعايش مع هذه البلاد الاخيرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، يجب أن لا يتم فى اطار امكانية منع الحرب وفرض السلام — كما يقول السوفييت — وانما فى اطار أن القوى الرأسمالية والاستعمارية هى سبب الحرب وانها تسعى الى اشعالها فى النهاية ضد دول المعسكر الاشتراكى الشيوعى .

ومهما قيل عن كون النزاع الصينى السوفيتى هو نزاع داخلى فى نطاق الكتلة الشيوعية ، لن يؤدى بأى حال الى فصم عرى التضامن بين الدولتين فى مواجهة العالم الغربى ، ومهما قيل عن دوافع الموقف الصينى من العلاقة مع بلاد

المعسكر الغربي واتهام الاتحاد السوفيتي باتباع سياسة المسالمة والتهاون تجاهها ، فان لهذا الخلاف اهمية لا تخفى بالنسبة للبلاد غير المنحازة التى تمثل سياسة التعايش السلمى ومفهومها فى السياسة الدولية وخطها السياسى العام لما يجب ان تكون عليه العلاقة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى . فالتغير الجذرى الذى اصاب الدبلوماسية السوفيتية بعد وفاة ستالين بمراعاة ظروف ومخاطر العصر الذرى ، وضرورة اتباع سياسة للتفاوض والتعايش الايجابى مع البلاد الراسمالية بالاعتماد على ظهور قوى جديدة للسلام وتخلص بلاد اخرى من ربقة الاستعمار ، وسنوح الفرصة لتاييد ثوراتها الوطنية وتعاونها مع المعسكر الشرقى لتدعيم استقلالها وتنمية اقتصادياتها وعدم الخضوع لوسائل التدخل والتبعية الاستعمارية ، هى سياسة قد وصفت بالتعقل وقوبلت بالاستحسان من قبل البلاد غير المنحازة عامة ومصر خاصة .

فالبلاد غير المنحازة ليست كتلة مذهبية تلتزم التزاما ايديولوجيا سابقا على تحديد مواقفها قبل هذا الفريق او ذاك ، وانما هى تحدد رايها وتبذل وساطتها من اجل كل ما يعزز السلام ويتفق مع ضمير الانسانية بمواقف موضوعية تجاه المشكلات الدولية . وعلى هذا الاساس كان اعتراف البلاد غير المنحازة منذ انتهاجها هذه السياسة بجمهوريه الصين الشعبية وكانت محاولاتها المتعددة لتمثيلها بالامم المتحدة وعلى راسها الهند واندونيسيا ومصر ، التى كانت قد وقفت مواقف معروفة ضد قبولها بالامم المتحدة وساعدت كافة المحاولات لعرقلة الاعتراف بها فى دوائر الجامعة العربية قبل ثورة عام ١٩٥٢ .

نحن والصراع فى المعسكر الغربى

كذلك وضح الخلاف فى المعسكر الغربى والتناقض بين دول حلف الاطلنطى الذى اصبح من اسباب ضعفه وتردده فى المبادرة باستخدام القوة على نطاق شامل ، كما وضح من اهدافه ومراميه وقت تملك الولايات المتحدة وحدها للقوة الذرية .

فاوروبا الغربية اليوم قد بدات تبتعد حثيثا عن الولايات المتحدة الامريكية بزعامة **فرنسا** سياسيا و**المانيا** اقتصاديا ، واصبحت القوة الاطلنطية اقرب الى ان تكون قوة شكلية من ان تكون حلفا متماسكا وكتلة عسكرية قوية . بل اصبح على كل دولة غربية ان تعتمد على نفسها الى حد كبير فى مواقفها الدولية . وحتى تنجح فى ذلك اصبح عليها ان تكسب ود الدول الاخرى ولا سيما البلاد غير المنحازة ، او تتحلل من ارتباطاتها وتعيد النظر فى التزاماتها السياسية داخل حلف الاطلنطى حتى يتاح الالتقاء بين اوروبا الغربية من جهة والاتحاد السوفيتى من جهة اخرى على اسس جديدة تمتد باوروبا من الاورال الى مياه الاطلنطى كما يعبر **ديجول** احيانا .

وهكذا بدات فرنسا بزعامة ديجول تسعى الى قيادة القوة الثالثة التى طالما عبر عنها الفكر الفرنسى وحلم بتكوينها خارج نطاق السيطرة الامريكية ، قبل بروز القوة القيادية للعالم الثالث — وهو تعبير فرنسى — فى آسيا وافريقيا .

فانفردت فرنسا بسياسة لتحييد فيتنام والبحث عن حل لنوازع الصراع فى جنوب شرقى آسيا بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية عن غير طريق استخدام القوة او التهديد بها . وبهذا اصبحت فرنسا النازعة بعيدا عن السيطرة الامريكية فى نطاق مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف داخل حلف الاطلنطى ، تمهد عن طريق علاقتها الطبيعية بالصين الشعبية الى اشراكها فى كافة مؤتمرات نزع السلاح والاعتراف باهميتها لصيانة السلام وعدم استخدام جنوب شرقى آسيا منطلقا للحروب الاقليمية . وهكذا فان المخطط الذى تعرضه فرنسا فى جنوب شرقى آسيا قد يحقق من النتائج او يغير من مقاييس التوازن بما لا تتوقعه امريكا او يرحب به الاتحاد السوفيتى فى الوقت الحاضر . كذلك لقيت رحلة **ديجول** الى امريكا اللاتينية ترحيبا منقطع النظير وتلاقيا فى وجهات النظر مع «الميتادور» المنتصر على الطموح الامريكى فى السيطرة العالمية . وكانت رحلة **« ادجار فور »** الى القاهرة جسا للنبض حول امكانية الالتقاء بين فرنسا والعالم الثالث على اسس اكثر قوة ووضوحا .

والواقع ان امكانية هذا الالتقاء بين فرنسا والقاهرة تحدده عدة مبادىء واضحة فى انتهاج مصر لسياسة عدم الانحياز . **اولها** ان سياسة عدم الانحياز كما اثرنا هى سياسة مستقلة تماما عن المعسكرين ، باعتبار ان فرنسا ما زالت تنتمى الى كتلة الاطلنطى . وهى كتلة ذات مصالح استعمارية توسعية سياسيا وعسكريا . فالسياسة الحيادية ليست فى صالح اى المعسكرين على طول الخط وانما هى تحدد مواقفها من اجل تدعيم السلام العالمى وتحقيق نتائجه فى تحرير البلاد المستعمرة وتدعيم استقلالها الاقتصادى وسياستها غير المنحازة ، بما قد يدع لفرنسا مجالا للتفاهم وميدانا للالتقاء . **وثانيها** يتحدد بموقف فرنسا من سياسة نزع السلاح وتصفية المعسكرات والقوة النووية القومية لفرنسا . **وثالثها** يتحدد

بسياسة فرنسا فى نطاق السوق الاوروبية المشتركة ، ودور هذه السوق فى السيطرة على اقتصاديات البلاد النامية وجعلها فى حالة تبعية فى الاستثمارات وتبعية فى النقد والمال وضعف فى مصادر القوة الذاتية ومرتع خصيب للاحتكارات الاوروبية ، وتأثير على اشكال الحكم وانتهاج السياسات الوطنية بروح التحرر والاستقلال . وأخيرا فماذا يكون مصير التعاون الفرنسى من قضية مساندة فرنسا لاسرائيل سياسيا وعسكريا ومدها بالاسلحة والمعونات الحربية ؟! . فسياسة عدم الانحياز كما تتبعها القاهرة لا تتنافى من حيث المبدأ، وقيام ميثاق الضمان الجماعى العربى كحلف دفاعى عربى لمواجهة الاخطار الثابتة من وجود قاعدة مسلحة للاستعمار فى اسرائيل .والجمهورية العربية المتحدة من حيث المركز القانونى المحدد هى فى حالة حرب مع اسرائيل ، وحالة الحرب تفتضى الاستعداد بالدفاع وتضييق الخناق على العدو والحيلولة دون امداده بالمواد والادوات الصالحة للاستعداد الحربى . واذا كانت سياسة عدم الانحياز تهدف الى تصفية معاقل الاستعمار وقلاعه العسكرية وتطالب باستتباب السلام القائم على العدل ، فان تصفية اسرائيل سياسيا بوصفها استعمارا استيطانيا لا تخرج عن حدود هذه السياسة الرامية الى رد الحقوق المغتصبة لاصحابها ، والمؤيدة بقرارات مؤتمر القاهرة للدول غير المنحازة .

الحياد المصرى وتحلل « فلسفة المعسكر »

فى ضوء هذه الحقائق البارزة لتفتت الكتل الدولية التقليدية فى الشرق والغرب ، يحق لنا أن نؤكد من جديد أننا نعيش عصر مقاييس وأبعاد جديدة للسياسة الدولية ورسم معالم سياستنا الخارجية . **غير أنه من الملاحظ بالدليل الواضح ان التغيرات الحقيقية فى التوازن بين هذه القوى وعناصر هذا التوازن بين الكتله الشرقيه والكتله الغربية ، انما يكمن اساسا اليوم حول تحلل « فلسفة المعسكر » التى طالما ساندت قيام هذه الكتل والمعسكرات وبررت استمرار الحرب الباردة وسياسة القوة فى علاقة كل كتلة بالاخرى. وبعبارة أخرى لم يعد الصراع المذهبى بين الشرق والغرب فى ضوء هذا التفتت والانقسام العظيم داخل هذه الكتل ، يمثل عنصرا حيويا لتبرير قيام هذه التكتلات والدعاية لفلسفتها الجامدة «فلسفة المعسكر » التى تدين كل ما عداها من السياسات التى لا تخدم ديبلوماسيتها وأهدافها التى تضع سلامة المعسكر فوق كل اعتبار .**

وهنا نبادر فنقول أن « فلسفة المعسكر » — تاريخيا — كانت أساسا من ابتكار الغرب وصنعه تبريرا للحرب الباردة التى طالما انتهجها كسياسة للقوة على مسرح الحياة الاوروبية فى القرن التاسع عشر . وما لبث الغرب أن استند الى نفس النظرية والسياسة لحصار الثورة البلشفية فى روسيا اثر انتهاء حروب التدخل بالفشل فى أعقاب الحرب العالمية الاولى . فاذا ما انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء عاد **ونستون تشرشل** ليؤكد عام ١٩٤٦ الاستمرار فى سياسة الحرب الباردة ضد بلاد أوروبا الشرقية ، وهى السياسة التى دعمتها خطط الدبلوماسية الامريكية بانشاء سلسلة من الاحلاف، والقواعد العسكرية والجوية فى المراكز الاستراتيجية حول نطاق البلاد الشيوعية . وقد بادلت البلاد الشيوعية انشاء **حلف الاطلنطى** ، بانشاء **حلف وارسو** واصبحت بذلك معسكرا أو كتلة عسكرية ، ولكن فى نطاق أوروبا فحسب ، حيث لم يستطع بحكم ظروفها ونظرتها الايديولوجية فى ذلك الحين أن تخرج باستعداداتها تجاه الغرب عن ذلك النطاق دون أن تؤكد وجوب استمرار سياستها فى التكتل العسكرى والحرب الباردة بمثل ما فعل الغرب . ولكنها عمدت مع ذلك الى تغذية التناقضات بين البلاد الرأسمالية بعضها وبعض حينا واطلاق شعار التعايش السلمى أحيانا ، دون أن تفتأ عن السعى الجدى للاستعداد والتسابق مع الغرب فى ميدان التفوق فى التسلح النووى .

وعلى كل فقد أساءت « فلسفة المعسكر » واستراتيجية الحرب الباردة الى المعسكر الغربى لدى بلاد القوة الثالثة اكثر مما أساءت هذه الفلسفة بأصولها التقليدية السابق الاشارة اليها الى المعسكر الشرقى .

فقد عمد قادة الغرب وساسته الى الاشارة والتدليل بالنظرية القائلة باعتماد المعسكر الاشتراكى الشيوعى على الثورة الدائمة والانقلاب من الداخل أو التسلل من الخارج لقلب نظم الحكم فى البلاد الرأسمالية . وهم بذلك قد أصبحوا يرون الخطر على « **العالم الحر** » خلف كل تغيير اجتماعى فى أى من البلاد ، سواء كان هذا التغيير شكليا لا يتعدى استبدال حكومة بحكومة أو كان نتيجة كفاح الشعب للحصول على حقه فى الحياة. ومن ثم فقد أصبحوا يرون الخطر فى حصول الشعوب المستعمرة على استقلالها أو جلاء القوات الاجنبية عن أراضيها . وهدفوا فى تطبيق فلسفتهم تلك الى انشاء الاحلاف العسكرية التى تحقق التوازن فى القوى وتؤكد هدنة طال أمدها أو قصر يمكن عن طريقها تضييق الخناق على المعسكر الشيوعى واملاء القواعد والمبادىء التى تحقق

الانتصار عليه وتنظيم علاقات الغرب به فى الحرب الباردة .

وهكذا فان سياسة الحرب الباردة كما انتهجها الغرب لم تكن سياسة مؤقتة ، وانما هى سياسة ذات تاريخ طويل فى العلاقات السياسية الدولية لدول الغرب ، سياسة تستهدف اشاعة الخطر والذعر باسم الخطر الشيوعى وسباق الرعب الذرى حتى لا تترك للبلاد الاخرى طريقا الى الاستقلال والخلاص من سيطرة الدول الاستعمارية واستغلال النظام الرأسمالى . واستخدام الغرب ديالكتيكية الشرق الشيوعى فى هذا المضمار ، فوضع منطقا جدليا مفاده « أما الرأسمالية أو الشيوعية » ولا طريق بينهما .

ولربما ساعد على ذلك التوجيه الجامد لنشر عقيدة المعسكر الشيوعى وفلسفته فى عصر الستالينية ، وهى العقيدة التى تعتمد على الثنائية الحادة للنظم الاقتصادية والاجتماعية فى العالم ، فاما طريق الاقتصاد الرأسمالى او طريق الاقتصاد الاشتراكى القائم على النظرة الماركسية اللينينية ، فى الواقع السوفيتى ، ولا طريق آخر للاشتراكية بينهما . وعلى هذا الاساس انتهج المعسكر الشيوعى فى عصر الستالينية سياسة دولية مؤداها أن السياسة التقدمية الوحيدة هى السياسة التى تخدم ديبلوماسية المعسكر الاشتراكى وتعترف بأبوية الاتحاد السوفيتى وطريقه الى الاشتراكية . ومن ثم فلا يكون هناك بلد اشتراكى خارج هذا المعسكر أو طريق آخر نحو الاشتراكية يتفق وظروف وأوضاع مختلف البلدان . بل أصبح فى وجهة نظر الستالينية ان لا قيمة للاتجاهات الاشتراكية فى البلدان الاخرى ، كما انتفت ثقة المعسكر الاشتراكى الماركسى فى الحركة الوطنية لبلاد المستعمرات التى لا تسير فى طريق تضامن البروليتاريا العالمية وتدعيم دكتاتوريتها والارتباط بمعسكرها عن طريق أحزابها البروليتارية .

أمام هذا الجمود العقائدى لفلسفة كل من المعسكرين المتناهضين ، وجدت ثورة المستعمرات وحركة التحرر الوطنى فى البلاد الحديثة الاستقلال نفسها تواجه الاستعمار بالاعتماد على قواها الذاتية والمادية بصفة أساسية . وفرضت عليها التطورات الايجابية والتاريخية التى تمخض عنها عالم مابعد الحرب ان تتطلع نحو طريق جديد متميز للكفاح وتنمية اقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة لشعوبها وتحطيم قيود التخلف التى فرضها عليها النظام الاستعمارى الذى كانت تواجهه وحده . وهكذا أصبح منهاج كفاح هذه الشعوب فى مجموعها حربا مستعرة على النظام الاستعمارى وسياساته فى العدوان المسلح وبقاء قواعده العسكرية على أراضيها ومحاولة ضمها الى احلافه تارة ، ومدها بالمعونات المشروطة تارة أخرى . فما أن يكلل كفاح أمة من الامم بالاستقلال حتى اصبح منطق المستعمر بأن كفاحها واستقلالها (دون الانضواء فى احلافه) يعقد الموقف الدولى ويترك للنفوذ الشيوعى منطقة فراغ تصبح هدفا لهجومه ، حتى اصبح معظمها يقرر انتهاج سياسة مناهضة النظام الاستعمارى واحلافه وتكتلاته ويتجه الى التعاون مع بعضه البعض لتصفية هذا النظام والتكتل العسكرية من أجل تدعيم السلام العالمى وارساء قواعد التعاون الدولى على أساس المساواة واحترام السيادة .

لهذا لم يكن طارئا أو غريبا أن تنمو بذور هذه السياسة لدى البلاد الحديثة العهد بالاستقلال فى آسيا وافريقيا ، وأن يصبح مؤتمر باندونج المنعقد فى ابريل عام ١٩٥٥ للتعبير عن وقفه الشعوب المتحررة والملونة ضد شرور الاستعمار وآثامه ودمغ مختلف صوره وأشكاله ، هو بؤرة الانطلاق من أجل السعى لتخفيف حدة التوتر الدولى والتزام مبادىء التعايش السلمى وتقرير سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز لاشاعة مساحة من السلام فى عالم اليوم ، كيما تتاح الفرصة لتقليل نذر الحرب واشاعة الامن والاستقرار ، وصرف جهود هذه البلاد لتصفية آثار النظام الاستعمارى وتنمية مصادر ثرواتها بالطريق الذى تنهجه وتختاره ويفرضه التقدم الاجتماعى والسياسى لشعوبها ، دونما تدخل أو ضغط وقسر أو أرهاب .

وقد وجدت مصر نفسها أثناء معركة الاستقلال تتأثر بحدة هذا الصراع والخلاف بين الكتلتين ، وضحية لوجهة النظر الغربية القائمة على اعتبار أن سياستها فى البلاد العربية هى جزء من استراتيجيتها العالمية فى تطويق وحصار المعسكر الشيوعى وكسب الحرب الباردة عن طريق التهديد الذرى والمفاوضة من مراكز القوة وانشاء برامج الامن الجماعى والاحلاف والقواعد العسكرية التى تتوخى مصلحة « **العالم الحر** » دون أن تترك مجالا للاختيار أو تصفية المنازعات القائمة بينها وبين هذه البلاد بما يحقق مصالحها وأمانيها القومية . وما لبثت السياسة الغربية القائمة على غير أساس من التعاون والمصلحة المشتركة مع شعوب الشرق العربى ، ومواجهة مشكلاتها حينما تنشأ وعلاجها على قدر ماتستطيع ومراعاة قيمها السياسية والخلقية ، ان وجدت نفسها تسير فى تيار عكسى للشعور القومى فى البلاد العربية حتى شارفت مرحلة الانهيار فى أعقاب عام ١٩٥٤ ، بعد أن كانت تتمتع بمركز السيطرة فى المرحلة السابقة من أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ويعزى هذا الفشل الى ثلاثة عوامل بعضها داخلية وبعضها خارجية ، ترجع فى مجموعها الى سوء تقدير الغرب لدواعى الاستقرار فى العالم

العربى واستراتيجيتها العامة التى تضم الاوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والامانى القومية وتضعها فى اطار واحد. فالاستراتيجية الامريكية التى كانت ترمى الى اتخاذ الشرق العربى أرضا للعمليات العسكرية والدفاع عن الموارد الاقتصادية ولا سيما البترول اللازم لاقتصاد أوروبا الغربية ، قد خانتها مثلها العليا الرامية الى تحقيق مصالحها الذاتية ، وعوقت بذلك تحقيق نجاحها وغيرها من الاهداف التى تعتمد على تعاون شعوب المنطقة والاعتراف بحقها فى الاستقلال وتقرير مصير أمورها بنفسها وتفهم مصالحها القومية وقوى الصراع الخفية فى بنيان مجتمعاتها. وهكذا كانت قضية فلسطين ومساندة قيام اسرائيل هى أولى العوامل المؤثرة على التطورات السياسية لعلاقة الغرب بالشرق العربى ، والمتحكمة فى اتجاهات هذه التطورات بسبب استمرار الظلم الناجم عن سياسة الدول الغربية فى هذه القضية . فالتحيز التام للمطامع الصهيونية من جانب الغرب ، قد ادى الى اخراج مليون عربى من ديارهم وابقائهم مشردين لاجئين منذ عام ١٩٤٨ ، كما ادت المساعدات والهبات الامريكية الى اغراق اسرائيل بالاموال على الرغم من عدم سلامة أوضاعها الاقتصادية والمالية. ولم تكتف الولايات المتحدة الامريكية بما قدمته من المساعدات المالية والعسكرية الضخمة التى ترسم الطريق لتحقيق المطامح الاسرائيلية فى التوسع على حساب العالم العربى ، وانما راحت تحمل الدول الغربية الاخرى على مواصلة هذه المساعدات وزيادتها . فكانت هناك صفقات الاسلحة الفرنسية واتفاقية التعويضات الالمانية وعقود الاسلحة السرية ، بينما رفضت هذه الحكومات ، وعلى راسها الحكومة الامريكية تقديم مساعدات للدول العربية من سلاح أو مواد تموينية ، وعلى رأسها مصر ، فى مناسبات كثيرة رغم سلامة أوضاعها المالية وتقدمها الاقتصادى .

كذلك كان اصرار الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية ، على تطبيق سياسة الحصر وانشاء الاحلاف فى الشرق الاوسط **عاملا ثانيا** من عوامل اتساع الخلاف بين العرب والكتلة الغربية . ففى أعقاب اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس فى ١٩ اكتوبر عام ١٩٥٤ ، بادرت الدول الغربية الى انشاء **حلف بغداد العسكرى** بعقد الاتفاق التركى العراقى فى فبراير عام ١٩٥٥ . وايقنت الشعوب العربية أن هذه المحاولة هى وسيلة الغرب الى بقاء النفوذ الاستعمارى وحراسة أوضاع التخلف الطبقى والتجزئة الاقطاعية الضاربة أطنابها فى بلادهم . فاذا ما قامت مصر تحارب المحاولة المقصودة لعزلها عن العالم العربى والوقوف ضد التحالف الدفاعى العربى القائم على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين البلاد العربية لسنة ١٩٥٠ ، وقف الغرب وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية يساند الانظمة القديمة والعلاقات الاقطاعية السائدة فى بلاد عربية لم تصل بعد الى مرحلة الدولة المركزية المتطورة ، ويحارب النزعة القومية العربية الرامية الى الوحدة والتحرر والتغيير الاجتماعى والقوة الذاتية للمجموعة العربية . وهدف الغرب الى اضعاف دور مصر الثورى فى الوطن العربى بوسيلتين ، وضحت **أولاهما** فى الغارة الاسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ ، ووضحت **ثانيتهما** فى محاولات الضغط المستمرة بمنع المساعدات الاقتصادية ورفض تمويل السد العالى فى ١٩ يوليه عام ١٩٥٦ ، ومنع الحكومة الامريكية تصدير الادوية الى ضحايا العدوان الثلاثى وامتناعها عن صرف ١٤٫٠٠٠ دولار من أرصدة مصر المجمدة لديها لشراء هذه الادوية وبيع فائض القمح الامريكى لمصر ، كما أوقفت برنامج « كير » الذى هو عبارة عن هدايا من الاغذية يقدمها أطفال امريكا الى أطفال مصر . وكان هذا الاتجاه الذى اختطته السياسة الامريكية عاملا على اثارة شكوك جديدة فى حقيقة النوايا الامريكية تجاه العرب والشرق الاوسط .

مرحلة ما بعد الاسلحة التشيكوسلوفاكية

كذلك كانت الغارة على غزة ذات مغزى كبير فى تحريض اسرائيل على مصر بسبب رفضها للاحلاف العسكرية الغربية ومقاومتها . وما لبث طلب مصر للسلاح من الغرب أن قوبل بمعارضة مجلس الشيوخ الامريكى وعداء مستر **دالاس** لموقف مصر، حتى جرت المعركة الى عقد **صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٥٥** . وابتداء من هذا التاريخ دخلت العلاقات الدولية حول الشرق الاوسط **مرحلة جديدة** ، استطاعت فيها الكتلة الشرقية أن تصبح قوة يحسب حسابها فى تأسيس علاقات ايجابية مع البلاد العربية ، وهو أمر لم يسبق له مثيل فى علاقات الغرب بالشرق الاوسط منذ عقد اتفاقية Unkiar Skelessi بين روسيا وتركيا عام ١٨٣٣ .

وعندما أثار القلق والجزع حكومة الولايات المتحدة الامريكية لاقدام السياسة المصرية على كسر احتكار السلاح وتعاونها مع الكتلة الشرقية من أجل الدفاع عن نفسها ازاء رفض الدول الغربية امدادها به ، صدر بيان **الرئيس ايزنهاور** أمام الكونجرس فى ٥ يناير عام ١٩٥٧ بشأن سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط

ومحاولتها سد الفراغ الذى خلفه انهيار الاستعمار فى البلاد العربية اثر **حرب السويس** فى اكتوبر — نوفمبر عام ١٩٥٦ ، ولم يكن نصيب هذه السياسة التى لم تحاول بحث مشاكل المنطقة ومعالجتها — ولا سيما قضية فلسطين والابتعاد عن وسائل الضغط والعدوان الاستعمارى ومراعاة التطورات السياسية والدولية — سوى الرفض والاخفاق . وهنا يبدو للعيان أهمية **العامل الثالث** الذى ضعفت عين السياسة الغربية عن ادراك مدى التحويل والتغير الطارىء لبنائه . فالعالم العربى الذى ندد بمشروع أيزنهاور وبتسرب نفوذ الكتلة الشيوعية اليه ، انما يعتمد فى مستقبله أولا وقبل كل شىء على تطور القوى الداخلية فيه ، بعد أن ظهر على مسرح حياته السياسية **مدرسة ثورية** تمثل أهداف الشعب ورغباته الواسعة فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

بينما انزوت النظم العتيقة سواء أكانت ملكية أم اقطاعية أم وليدة الفكر الغربى المحافظ بعد أن ثبت عجزها عن مواجهة مقتضيات العصر ، دون أن يأسى أو يأسف عليها أحد .

ومن المعروف أن تأييد المعسكر الشرقى ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى ، لسياسة الحياد المصرى وعدم الانحياز ، قد ألقى مزيدا من السخط تجاه مصر والعالم العربى من قبل المعسكر الغربى ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التى اصطدمت فلسفة معسكرها منذ البداية بسياسة عدم الانحياز .

غير أن نظرة فاحصة ودقيقة لجوهر الامور تؤكد حقيقتين موضوعيتين فى هذا السبيل :

● ان سياسة الحياد المصرى الايجابية وعدم الانحياز قد ارتكزت على عدة عوامل وأكدتها عدة مواقف سابقة على العلاقات العربية السوفيتية فى طورها الجديد ابتداء من عام ١٩٥٥ .

فالسياسة المصرية فى هذا الشأن ترتكز أولا وقبل كل شىء على اعتبار المركز الجغرافى الفريد الذى وضعت فيه الطبيعة مصر ، بحيث جعلتها موضعا للمنافسات الدولية والمصالح المتضاربة ومحطا لانظار المستعمرين فى القديم والحديث . بل انه فى الوقت الحاضر هناك الى جانب المنافسة المختلفة الاتجاهات بين الشرق والغرب حول المركز الاستراتيجى للشرق الاوسط ، توجد المنافسة بين دول الغرب ذاتها حول السيطرة على البترول ، وهناك أخيرا حالة العداء والحرب التى وجدت فيها الدول العربية نفسها مع اسرائيل . وفى وسط هذا التناقض أصبح المركز الجغرافى لمصر والعالم العربى يفرض عليه انتهاج سياسة عدم الانحياز حتى لا يصبح محاولة احتلاله من قبل أى من الكتلتين العسكريتين حالة قيام حرب عالمية ثالثة أمرا مرغوبا فيه . فانضمام العرب الى أى من المعسكرين سيجعل الاستحواذ على طرق مواصلاتهم العالمية ومصادر ثرواتهم الاقتصادية من أهم الاسباب لزيادة حدة الصراع . ومن ثم كان موقف مصر الحازم ضد حلف بغداد خارج الجامعة العربية وداخلها موقفا ايجابيا واضحا لتدعيم سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز والوقوف بالعرب بعيدا عن منأى الحرب الباردة بين الكتلتين ، كما كان لمصر الثورة قصب السبق فى أن أرشقت أول سهم وضعت به العرب — رغم انقسامهم على أنفسهم فى تلك المرحلة — فى هذه المساحة الواسعة من السلام .

فعندما كان **نهرو** يقف فى باندونج فى ابريل عام ١٩٥٥ ليرد على خطاب مندوب تركيا فى المؤتمر موضحا لاول مرة مفهوم الحياد الايجابى وضرورة خلق منطقة غير منحازة من الدول المحبة للسلام والنافرة من اتخاذ خطوات الاستعداد للحرب والوقوف على حافة الهاوية ، وعلى الرغم من أن مؤتمر باندونج لم يستطع مع ذلك أن يتوصل لقرار حاسم فى تأييد سياسة الحياد فى الحرب الباردة وانما اتخذ قرارا مؤداه « احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها فرديا وجماعيا طبقا لميثاق الامم المتحدة » ، كان **الرئيس جمال عبد الناصر** قد استطاع فى تلك الاونة أن يعبىء جهود الشعب المصرى والبلاد العربية ليشن هجوما ناجحا على الاحلاف العسكرية وادوات الدمار فى الشرق الاوسط ، انتهت بسقوط حلف بغداد وتثبيت سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز داخل نطاق الجامعة العربية وخارجها من أجل البعد بالعرب عن ميدان الحرب الباردة وآثارها المادية والمعنوية السيئة .

● لم يبد حتى ذلك الحين — قبل عقد مؤتمر باندونج — أن الكتلة الشيوعية قد طورت من دبلوماسيتها التقليدية تجاه الكفاح الوطنى لشعوب المستعمرات ومناهجها التحريرية فى هذا السبيل . فقد تقدمت وتقوت هذه المناهج التحررية والسياسة الحيادية فى الحرب الباردة قبل تأييد الاتحاد السوفيتى لها . ولعله من الجلى الواضح ان نقطة التحول فى السياسة الخارجية السوفييتية تجاه الحركات القومية والوطنية فى آسيا وافريقيا ، وهما القارتان اللتان يمتد عبرهما العالم العربى قد جاءت فى أعقاب النتائج العملية لباندونج عام ١٩٥٥ . فقد كان انعقاد هذا المؤتمر ومقرراته تعبيرا قويا عن قوة الحركة القومية لشعوب المستعمرات وتأثير قياداتها الوطنية على تسيير السياسات الدولية واحداث التوازن فى محيط الاسرة العالمية ، كما كان ايذانا ببروز قوة الحياد والبلاد غير المنحازة التى تبلورت مبادؤها فى قبول

مبادىء التعايش السلمى فى العلاقة بين المعسكرين المتناهضين ورفض الانضواء فى حلف اى منهما .

وهكذا يمكن القول انه بنجاح مؤتمر باندونج فى التعبير عن قوة ثورة المستعمرات وسياسة العالم الثالث غير المنحاز تأكد للاتحاد السوفيتى وجوب الاعتراف بالحركة الوطنية فى هذه البلاد وتأثيرها فى الصراع ضد الاستعمار على تخفيف حدة التوتر الدولى واستتباب السلام العالمى . فلم يعد الاتحاد السوفيتى ينظر الى هذه البلاد نظرة الجمود النظرى ((لفلسفة المعسكر)) بان من ليس معى فهو على . ولكنه استطاع عن طريق ممارسته لتجربة عملية فى التقاء الصين الشعبية بقادة هذه الحركات والشعوب فى باندونج ، أن يغير من الصيغة الرسمية لفلسفة معسكره وان يقتنع بامكان الالتقاء بالحركة الاسيوية الافريقية المناضلة ضد الاستعمار واهدافها فى التحرر والاستقلال ، دونما تأثير فى العقيدة المذهبية لاى منهما . وهكذا يمكن الانتهاء بوضوح الى أن المرحلة التى شهدت التطور الايجابى الفعال للعلاقات العربية السوفيتية بعقد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية عام ١٩٥٥ ، لا يمكن فصلها بحال من الاحوال عن التطورات الناشئة فى الموقف الدولى والتغير الذى أصاب الدبلوماسية السوفيتية بنبذها الفلسفة التقليدية لمعسكرها والقائمة على التقسيم الدقيق الذى وضعه جدانوف للمعمورة وانقسامها الى قسمين دقيقين : الكتلة السوفيتية الشيوعية والكتلة الغربية الرأسمالية .

فاذا ما حان الوقت للكتلة الغربية ، بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، ان تتحلل من «فلسفة المعسكر» الجامدة ونظريات فوستر دالاس فى الاحتواء بالنسبة للبلاد غير المنحازة ، واخذت تتريث فى عدائها لها ، أصبحت الحركات التحريرية فى بلاد القوة الثالثة غير المنحازة لا تنسى لها سياساتها ومواقفها السابقة ، بل تقف منها موقف الحيطة والحذر . وما زالت بلاد مثل مصر على وجه الخصوص تشهد مواقف للسياسة الغربية تتراوح بين العدوان المسلح فى حرب السويس ، والضغط الاقتصادى وقطع المعونات بسبب الموقف فى الكنجو ، وبين خطب ودها بقصد الضغط الادبى احيانا أخرى ، مما يؤكد أن التحلل الغربى من « فلسفة المعسكر » لم يعد حتى الان أن يكون تغيرا فى الخطط والتكتيك .

وهكذا فما زالت السياسة الخارجية المصرية تقف موقف المواجهة لسياسة الكتلة الغربية فى عدة اماكن لاشتعال الحروب المحلية وزيادة حدة التوتر الدولى ،بما يشهد عليه الحال فى الكنجو وانجولا على سبيل المثال ، حيث تدور معارك متعددة الاطراف تخوضها الدول الاستعمارية متحدة وتحتل بمواقعها على حدود البلاد الافريقية المتحررة وغير المنحازة دورا أساسيا وهاما فى معركة الصراع بين قوى التحرر وأساليب السيطرة للاستعمار الجديد .

نحن والصراع بين الدول المتقدمة والبلاد المتخلفة

غير أنه وان كانت سياسة القوة والانقسام وفلسفة المعسكرات النابعة عن قيام كتلتين عسكريتين قد أخذت تفقد جانبا غير يسير من اهميتها أمام تضاؤل اهمية الاحلاف ، الى جانب الدور الايجابى لسياسة عدم الانحياز واستقطابها القوى المعنوية لشعوب العالم ، فان التقدم الملموس فى هذا السبيل لا يمكن ان يستكمل أسباب نجاحه ومقومات فاعليته دون أن يقوم على تصفية مشاكل وقضايا أساسية هى من اهم أسباب عدم الاستقرار وتأرجح السلام .

وبعبارة أصح ان قيام الكتل العسكرية ونزوع الاستعمار بجميع أشكاله وانواعه القديم والجديد الى البقاء والتخفى ، وظهور سياسات القمع المسلح لشعوب المستعمرات والعالم الثالث بين الحين والحين ليست الا بعض أسباب عدم الاستقرار وتأرجح السلام . فالفوارق المؤلمة فى مستويات المعيشة بين الدول المتطورة والبلدان المتخلفة لن يكون من شأنها الا تقسيم العالم بشكل اكثر حدة الى كتلتين جديدتين لايسود الوئام بينهما . ويضاعف من هذا الاحساس بالانقسام والفوارق ان شعوب البلاد المتخلفة ترى ان رخاء غيرها قد أخذ منها بوسائل النهب الاستعمارى . وقد حددت الجمهورية العربية المتحدة على لسان رئيسها فى المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز المنعقد بالقاهرة فى ٥ اكتوبر عام ١٩٦٤ ، وجهة نظرها فى هذه المشكلة (بوصفها أحد البلاد التى تواجه هذه المأساة التى شهد بها مؤتمر التنمية والتجارة الدولى المنعقد بجنيف فى مارس يونيو عام ١٩٦٤) بالاتى :

١ — انه قد آن الوقت الذى يتعين فيه أن تراجع عقود الامتيازات القديمة التى تسلم ثروات بلاد كثيرة الى بلاد غيرها بدون ثمن عادل .

٢ — لقد آن الاوان لكى نلح فى رفع اسعار المواد الخام التى نعطيها او يعطيها معظمنا بحيث تتناسب مع اسعار المواد المصنوعة التى تحاول او يحاول معظمنا أن يحصل عليها تنفيذا لاماله فى التنمية ..

٣ — لقد آن الاوان لكى يدرك السابقون الى التقدم ان تعاونهم مع الذين يحاولون بلوغه ليست شروط تحكم ولا هى منة أو احسان .

ذلك كله ليس ضروريا لنا فحسب ، بل هو ضرورى للاخرين ايضا لانه ضرورى للسلام » .